رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

غرفة أبها
ABHA CHAMBER

دراسة

واقع ومستقبل القطاع اللوجستي في المملكة

إعداد : مركز البحوث والمعلومات - غرفة أبها

2023م - 1445هـ

المقدمة

تبذل المملكة جهوداً هائلة من أجل بناء اقتصاد قوي قادر على منافسة الاقتصادات العالمية، وذلك من خلال تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومركز عالمي للخدمات اللوجستية. وقد استهدفت رؤية المملكة 2030 أهم القطاعات الرئيسية التي من شأنها تنمية الاقتصاد السعودي؛ فجاء برنامج الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية كأحد أساسيات تنمية وتنويع الاقتصاد وزيادة فرص العمل وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتحسين الميزان التجاري وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

يعد القطاع اللوجستي من أهم القطاعات الحديثة في منظومة النقل والتي تهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية لتطويره، خاصة أن المملكة تمتلك موقع جغرافي استراتيجي مميز يتوسط خطوط التجارة، كما أن المملكة تقع على بحرين، الخليج العربي والبحر الأحمر، وهي الدولة الخليجية الوحيدة التي تتمتع بهذه الميزة، بالإضافة إلى أن ثلث صادرات العالم من النفط تمر عبر الخليج العربي في حين أن 13% من تجارة العالم تمر عبر البحر الأحمر، وقد قامت منظومة النقل بإنشاء عدد من المناطق اللوجستية منها منطقة الخمرة اللوجستية، كما أن المملكة تمتلك أكبر اقتصاد في منطقة شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق، حيث تسهم بحوالي 38% من إجمالي الناتج المحلي و21% من تعداد السكان في هذه المنطقة.[1]

يذكر أن الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي أطلقها سمو ولي العهد – حفظه الله – تسعى إلى ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي يربط قارات العالم الثلاث عبر تنفيذ عدد ضخم من المشروعات الكبرى التي تسهم في استثمار الموقع الاستراتيجي للمملكة، حيث ستسهم مستهدفات الاستراتيجية في تحقيق طموحات وأهداف البرنامج مثل الصعود بالمملكة لتكون من أفضل 10 دول عالمياً في مؤشر الأداء اللوجستي بحلول عام 2030، إضافةً إلى تطوير أكثر من 60 منطقة لوجستية لدعم الصادرات الوطنية والتجارة الإلكترونية وإعادة التصدير، وإنشاء 7 مناطق لوجستية لتقديم خدمات الدعم، وتشجيع التجارة عبر المنافذ البرية، إضافةً لنمو إيرادات إعادة التصدير من 42 إلى 520 مليار ريال، ونمو التصدير من 185 إلى 507 مليارات ريال، والتوسع في قطاع التجارة الإلكترونية من 6% إلى 23%.[2]

1 المصدر: https://mot.gov.sa/ar/TransportSystem/Pages/AboutLogisticssector.aspx

2 المصدر: https://www.spa.gov.sa/w1708391?lang=ar&newsid=2338150

يقدر إجمالي سوق الخدمات اللوجستية في المملكة بحوالي 30 إلى 35 مليار دولار في عام 2022م، ويشمل ذلك النقل والتخزين وشحن البضائع وما إلى ذلك، وتطمح المملكة على استدامة نمو القطاع خلال الأعوام القادمة وذلك من خلال:[3]

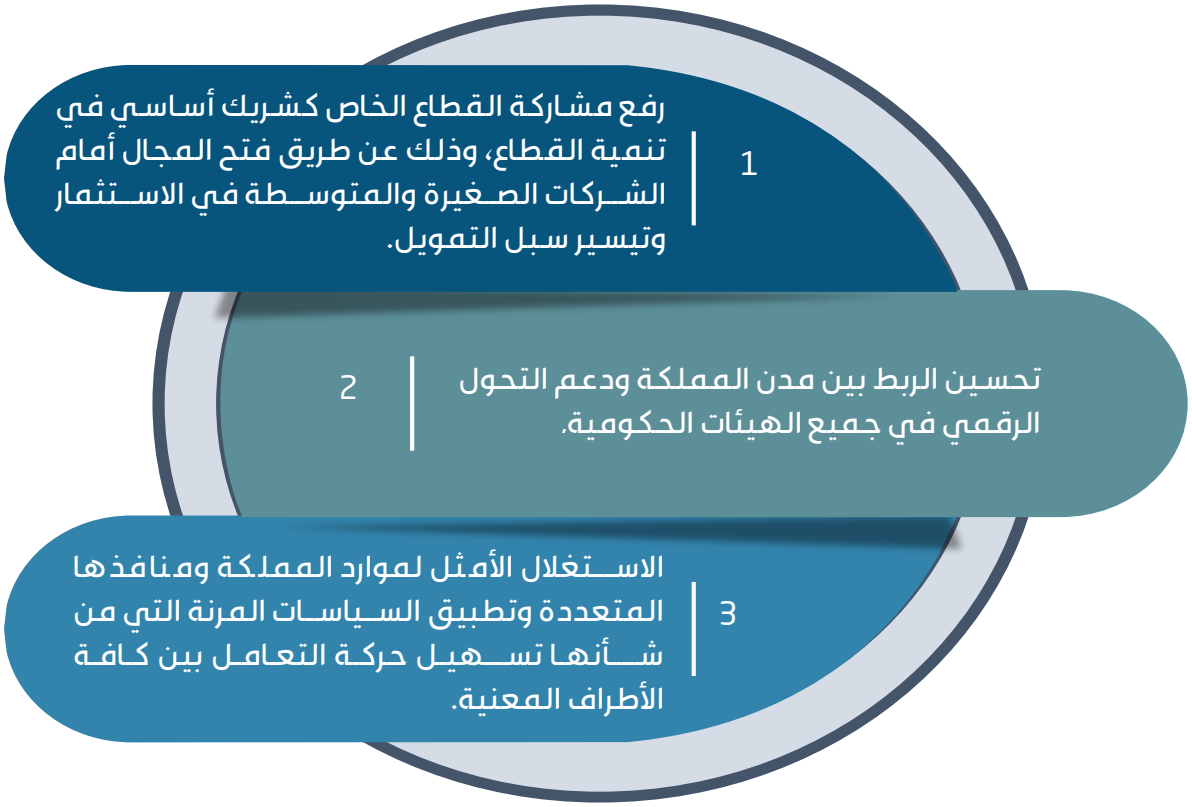

3 المصدر: إصدارات شركة جي وورلد 2023/7م، تقرير عن القطاع اللوجستي في السعودية.

أهم مؤشرات المملكة في القطاع اللوجستي

- حققت المملكة نقلة نوعية في القطاع اللوجستي خلال الخمسة أعوام الماضية دفعها ذلك 17 مركزاً في مؤشر الأداء اللوجستي (LPI)، حيث ارتفع ترتيب المملكة إلى المركز 38 في المؤشر في عام 2023م من بين 139 دولة حول العالم مقارنة بالمركز 55 في عام 2018م من بين 160 دولة حول العالم، وقد بلغت قيمة المؤشر 3.40 عام 2023م مقارنة ب 3.01 عام 2018م (يقيس المؤشر الدولة من 1 إلى 5، حيث الدرجة الأعلى تمثل الأداء الأفضل). ومؤشر الأداء اللوجستي (LPI) هو مؤشر عالمي يصدر عن البنك الدولي ويهتم المؤشر بقياس مستوي الخدمات اللوجستية في الدول والتي تعد العمود الفقري لحركة التجارة الخارجية، وذلك من أجل تحديد نقاط القوة والضعف في تلك الدول لتطوير وتحسين أداء القطاع اللوجستي عالمياً. ويتكون المؤشر من ستة محاور رئيسية تتمثل في:

- أطلقت المملكة عدة إجراءات ساهمت بشكل كبير في تنمية ودعم أداء القطاع اللوجستي لتحقيق معدلات نمو مستمرة خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، وساعدة برامج رؤية المملكة 2030 في تطوير أداء القطاع، مثل برنامج التحول الوطني الذي بهدف إلى إدخال التكنولوجيا في كافة العمليات الحكومية مما يرفع مستوى الانتظام والمن والشفافية. يوضح الشكل التالي تطور أداء المملكة في المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء اللوجستي (LPI):

الشكل (1) تطور أداء المملكة في المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء اللوجستي (LPI) عامي 2018م و2023م

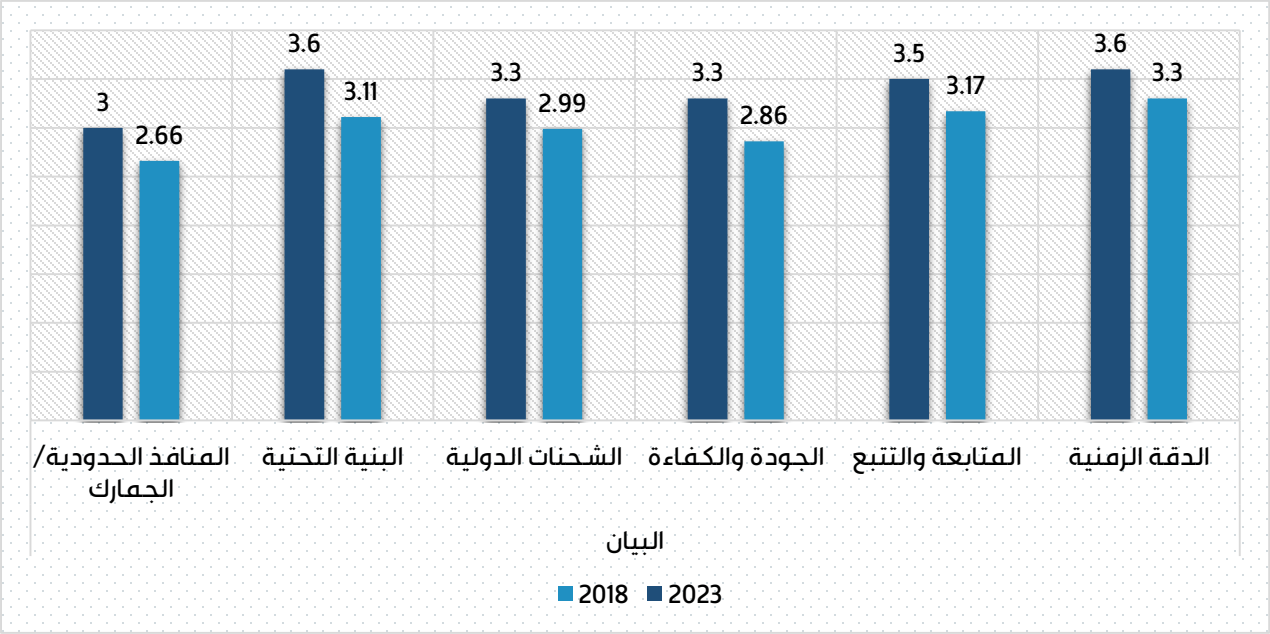

- سجلت المملكة ارتفاعاً في قيمة مؤشر أجيليتي اللوجستي للأسواق الناشئة فبلغت 6.07 عام 2023م مقارنة ب 5.95 عام 2021م، ومؤشر أجيليتي يضع توصيفاً دقيقاً لأفضل 50 سوقاً ناشئة في العالم بناءً على البنية التحتية اللوجستية وظروف العمل والاستعداد الرقمي.
- حققت المملكة تقدماً جديداً في مؤشر اتصال شبكة الملاحة البحرية، ضمن تقرير (UNCTAD) للربع الثاني لعام 2023م، بتسجيل 76.16 نقطة، بزيادة 4.83 نقطة عن الفترة نفسها من عام 2022م.

- أضـافت الهيئة العامة للموانئ "موانئ" 20 خدمة شـحن ملاحية جديدة إلى ميناء جدة الإسـلامي وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام وميناء الجبيل التجاري، لربط المملكة بموانئ الشرق والغرب وتعزيز حركة التجارة والتصدير وتكريس ربط المملكة في الأسواق العالمية.
- حصـل ميناء جدة الإسـلامي على جائزة أفضـل ميناء في عام 2022م في القمة العالمية للشـحن الأخضر بروتردام. كما وسـجل ميناء الملك عبد الله أعلي رقم لمناولة الحاويات على متن سـفينة واحدة وهي MSC Renee على مسـتوي موانئ المملكة بنحو 20,153 حاوية قياسية خلال 77.46 ساعة عمل، وذلك بحسب تقرير البنك الدولي لعام 2022م.
- شـهد النصـف الأول لعام 2023م ارتفاع أعداد الحاويات المناولة بالموانئ التابعة للهيئة العامة للموانئ بنسبة 15.12%، لتصل إلى 4,088,641 حاوية قياسية مقارنة بـ3,551,676 حاوية قياسية بالفترة المماثلة بالعام الماضي 2022م .كما سجلت حجم مناولة حاويات المسافنة زيادة بنسبة 12.19% لتصل إلى 1,560,790 حاوية مقارنة بـ 1,391,221 حاوية في الفترة نفسها من العام السابق، وكذلك ارتفع أعداد حركة السفن بزيادة نسبتها 10.68% لتصل إلى 5,918 سفينة، مقارنة بـ 5,347 سفينة بالفترة المقابلة من العام الماضي.

مساهمة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الجدول (1) الناتج المحلي الإجمالي لأنشطة النقل والتخزين والاتصالات بالأسعار الجارية خلال الفترة (2015-2022م). ويتبين من خلال الجدول تزايد الناتج المحلي الإجمالي لأنشطة النقل والتخزين والاتصالات بشكل مستمر خلال الفترة - باستثناء عام 2020م بسبب جائحة كورونا وتداعياتها على حركة التجارة الدولية نتيجة للإغلاق العالمي- وبلغت قيمته 197,360 مليون ريال عام 2022م مقارنة ب 155,581 مليون ريال عام 2015م وبذلك بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة نحو 3.46%، فيما بلغت قيمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 4,155,559 مليون ريال عام 2022م مقارنة ب 2,510,566 مليون ريال عام 2015م وبذلك بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة نحو 7.46%.

الجدول (1) الناتج المحلي الإجمالي لأنشطة النقل والتخزين والاتصالات في المملكة بالأسعار الجارية (مليون ريال) خلال الفترة (2015-2022م)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أنشطة النقل والتخزين والاتصالات	155,581	161,069	165,834	166,779	177,128	164,223	173,032	197,360
إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	2,510,566	2,497,500	2,681,230	3,174,689	3,144,618	2,753,517	3,257,197	4,155,559
النسبة*	%6.20	%6.45	%6.18	%5.25	%5.63	%5.96	%5.31	%4.75

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، المكتبة الإحصائية، الإحصاءات، الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي.
* نسبة مساهمة أنشطة النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بمساهمة أنشطة النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي فقد تحقق أعلى نسبة لها عام 2016م بنحو 6.45%، وقد شهد عام 2022م أقل نسبة بنحو 4.75% فبالرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لأنشطة النقل والتخزين والاتصالات كقيمة صحيحة خلال عام 2022م، إلا أن انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي نفسه بنسبة 27.58% مقارنة بعام 2021م، وقد قدر متوسط مساهمة أنشطة النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015-222م) بنحو 5.72%.

الشكل (2) الناتج المحلي الإجمالي لأنشطة النقل والتخزين والاتصالات بالأسعار الجارية ونسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015-2022م)

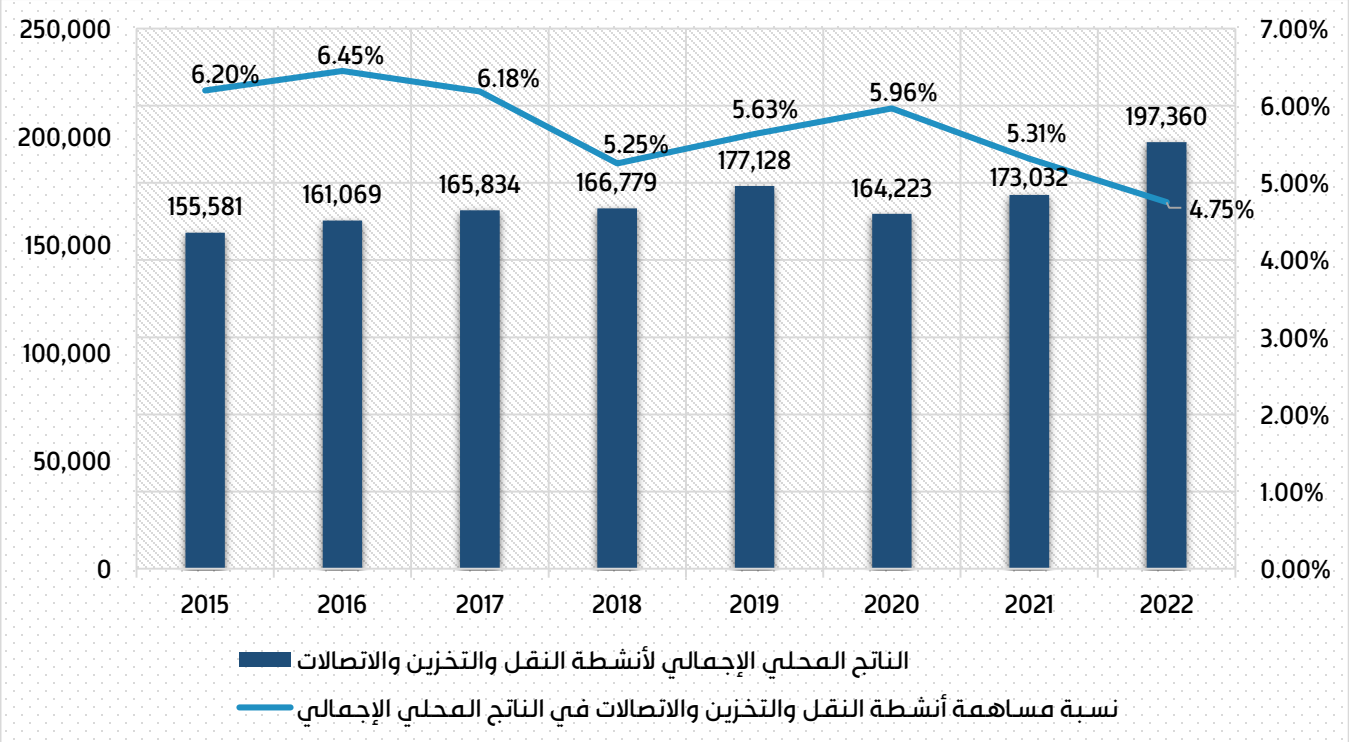

حجم سوق الشحن والخدمات اللوجستية

أ. حجم سوق الشحن والخدمات اللوجستية عام 2022:

يمكن تلخيص واقع سوق الشحن والخدمات اللوجستية بالمملكة في النقاط التالية:

- يعد سوق خدمات الشحن والخدمات اللوجستية في المملكة أحد أكثر الأسواق تقدماً وأسرع نمواً في المنطقة، وقدر حجم السوق بحوالي 30 إلى 35 مليار دولار في عام 2022م، ويشمل ذلك النقل والتخزين و شحن البضائع وما على ذلك، وكان قد حقق السوق ما يقرب من 29.2 مليار دولار ف عام 2021 وهذا يمثل زيادة بنسبة 5.79% مقارنة بعام 2020م.
- النمو في حجم سوق خدمات الشحن والخدمات اللوجستية في المملكة مدفوع بالطلب المتزايد على خدمات النقل، ويرجع ذلك على زيادة عدد السكان والأنشطة الاقتصادية التي تتطلب خدمات نقل وخدمات لوجستية فعالة، بالإضافة إلى ذلك الاستثمار بكثافة في تطوير البنية التحتية لدعم نمو الصناعة.

- نفذت الحكومة العديد من المبادرات التي تهدف إلى تحسين سهولة ممارسة الأعمال التجارية في المملكة، بما في ذلك إدخال لوائح التجارة الإلكترونية وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، وفي عام 2020م لعبة أزمة كوفيد- 19 دوراً في قيادة النمو في سوق خدمات الشحن والخدمات اللوجستية في المملكة.
- بشكل عام يعتبر سوق الشحن والخدمات اللوجستية في المملكة تنافسي للغاية، حيث يعمل كل من اللاعبين المحليين والدوليين في السوق، ومن بين اللاعبين الرئيسين: الخطوط الجوية السعودية، والبريد السعودي، وأرامكس، حيث تقدم هذه الشركات مجموعة واسعة من الخدمات بما في ذلك الشحن الجوي، والبحري، والتخزين، والتوزيع.

ب. توقعات حجم سوق الشحن والخدمات اللوجستية عام 2026:

من المتوقع أن ينمو سوق الشحن والخدمات اللوجستية بمعدل نمو سنوي مركب (CAGR) بنسبة 5.85% من 2021م إلى 2026م ليبلغ حجم السوق نحو 38.8 مليار دولار بحلول عام 2026م، ويرجع هذا النمو المتوقع على كون القطاع أحد أهداف رؤية المملكة 2030 حيث تسعى المملكة لأن تكون من أهم المناطق اللوجستية في المنطقة؛ لهذا تستثمر الحكومة بشكل كبير في تطوير هذه الصناعة وتحقيق الأهداف المرجوة من القطاع في عام 2030 ومن أهم تلك الأهداف:

ج. توزيع عدد المنصات اللوجستية حسب المناطق الإدارية وفقاً لمنصة لوجستي:

التراخيص المصدرة لنشاط الخدمات اللوجستية

تم إطلاق الرخصة الموحدة لأنشطة الخدمات اللوجستية في نهاية عام 2021م بهدف تطوير منظومة قطاع الخدمات اللوجستية وتوفير فرص استثمارية كثيرة ومتنوعة لشركات عالمية ومحلية؛ لهذا ارتفع عدد الرخص التي أصدرت لنشاط الخدمات اللوجستية من 13 رخصة في الربع الرابع من عام 2021م إلى 55 رخصة في الربع الأول من عام 2023م.وسجل الربع الثالث من عام 2022م أعلى عدد رخص أصدرت في الفترة من الربع الرابع من عام 2021م حتى الربع الأول من عام 2023م بإجمالي 78 رخصة تجارية، وبنسبة 28% من إجمالي عدد الرخص المصدرة في هذه الفترة والذي بلغ عددها نحو 281 رخصة تجارية.

الشكل (3) التراخيص المصدرة لنشاط الخدمات اللوجستية خلال الفترة (الربع الرابع 2021م- الربع الأول 2023م)

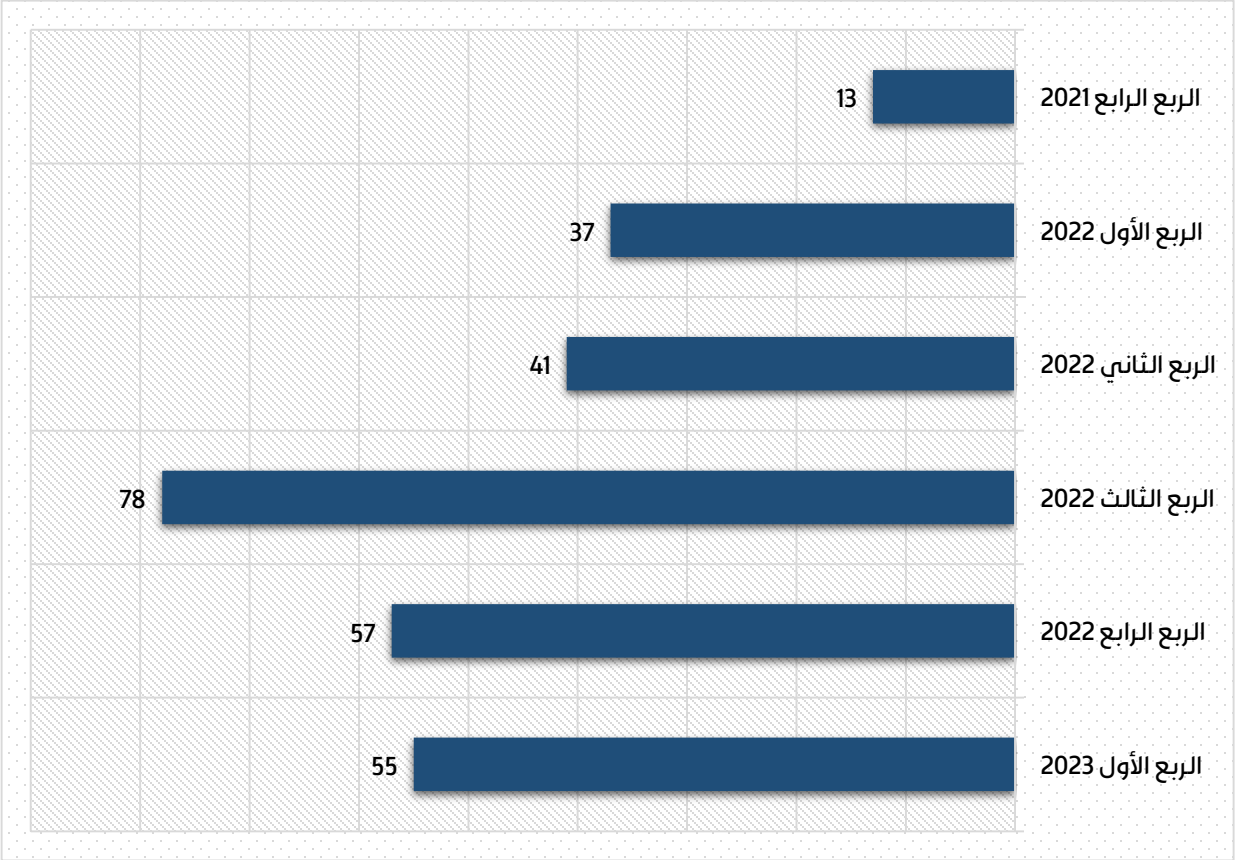

المصدر: إصدارات شركة جي وورلد 2023/7م، تقرير عن القطاع اللوجستي في السعودية.

جاءت منطقة الرياض كأعلى المناطق في عدد الرخص التي صدرت لنشاط الخدمات اللوجستية خلال الربع الأول لعام 2023م بإجمالي 23 رخصة، بنسبة 42% من إجمالي عدد الرخص الصادرة خلال هذا الربع والتي بلغت نحو 55 رخصة تجارية. وفي عام 2022م؛ كانت منطقة مكة المكرمة على رأس مناطق المملكة من حيث عدد الرخص الصادرة لنشاط الخدمات اللوجستية، وذلك بإجمالي 66 رخصة بما يمثل 31% من إجمالي عدد الرخص الصادرة خلال هذا العام، تلتها منطقة الرياض بإجمالي 61 رخصة وبنسبة 29%، ثم جاءت المنطقة الشرقية في المركز الثالث بعدد 45 رخصة. كما يوضح الشكل (4).

الشكل (4) توزيع التراخيص المصدرة لنشاط الخدمات اللوجستية حسب مناطق المملكة خلال الربع الأول من عام 2021م وعام 2022م والربع الأول من عام 2023م

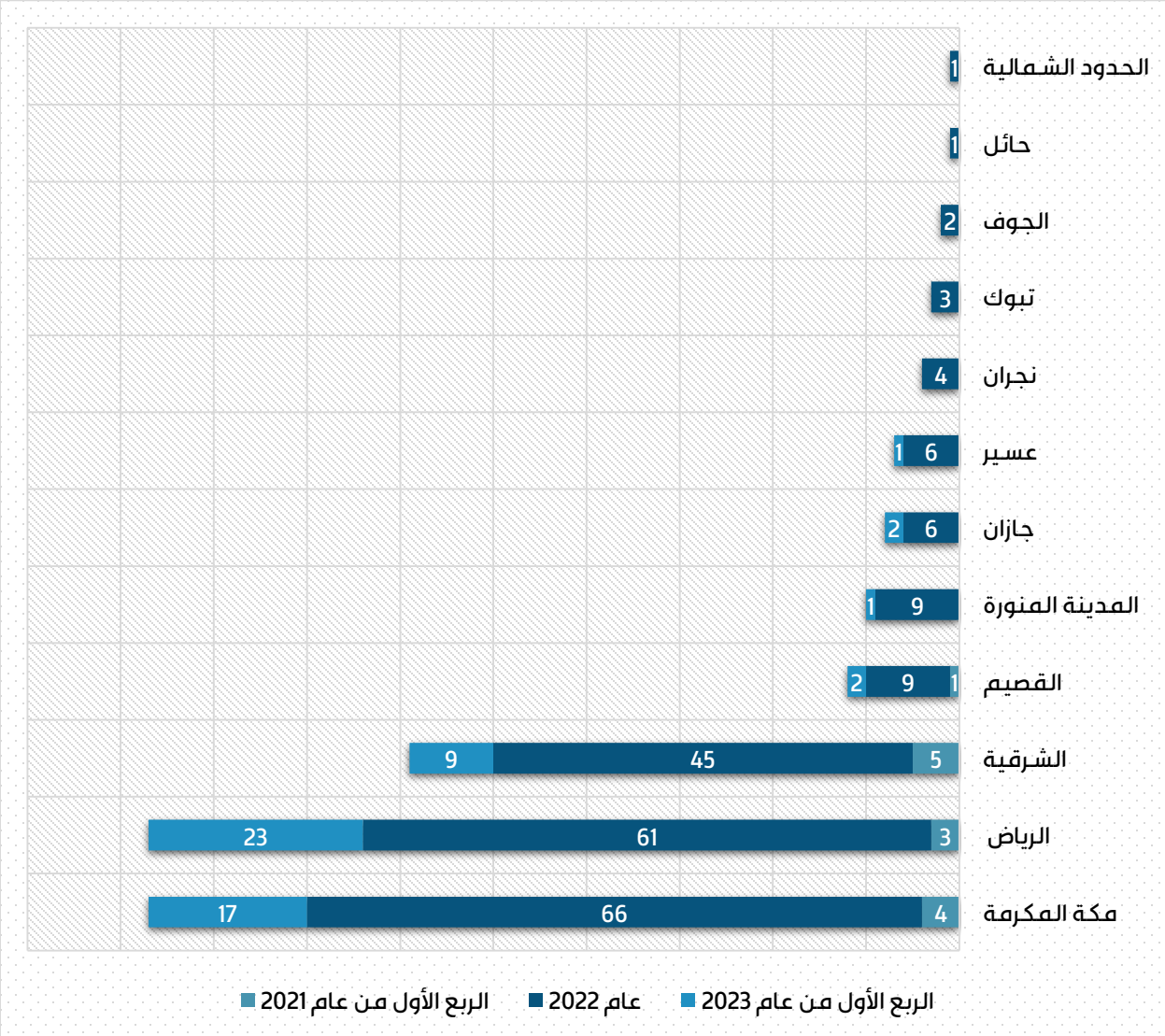

المصدر: إصدارات شركة جي وورلد 2023/7م، تقرير عن القطاع اللوجستي في السعودية.

السجلات التجارية الصادرة للشركات اللوجستية

تزايد عدد السجلات التجارية الصادرة للشركات اللوجستية بالمملكة على أساس سنوي بشكل ملحوظ ووصل لأعلي مستوياته في عام 2022م بحوالي 1,685 سجل بمعدل نمو عن عام 2021م بلغ نحو 72%، ويدل هذا عن تطور أداء قطاع صناعة الخدمات اللوجستية في المملكة نتيجة الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة لتوفير بيئة أعمال مواتية لصناعة الخدمات اللوجستية.

وأما على أساس ربعي؛ فقد ارتفع عدد السجلات التجارية الصادرة للشركات اللوجستية في الربع الأول من عام 2023م بنسبة 42% تقريباً بإجمالي 505 سجل تجاري وذلك مقارنة بالربع الأول من عام 2022م الذي بلغ فيه إجمالي عدد السجلات نحو 355 سجل تجاري.

ومن المتوقع أن يرتفع عدد السجلات التجارية للشركات اللوجستية في المملكة خلال الفترة القادمة، حيث تستهدف المملكة أن تصبح منصة لوجستية عالمية في عام 2030م لتميزها بموقع استراتيجي بريط بين الشرق والغرب وأيضاً طرح المملكة العديد من الفرص الاستثمارية بقطاع الخدمات اللوجستية.

الشكل (5) تطور عدد السجلات التجارية الصادرة للشركات اللوجستية بالمملكة خلال الفترة (2020- الربع الأول من عام 2023م)

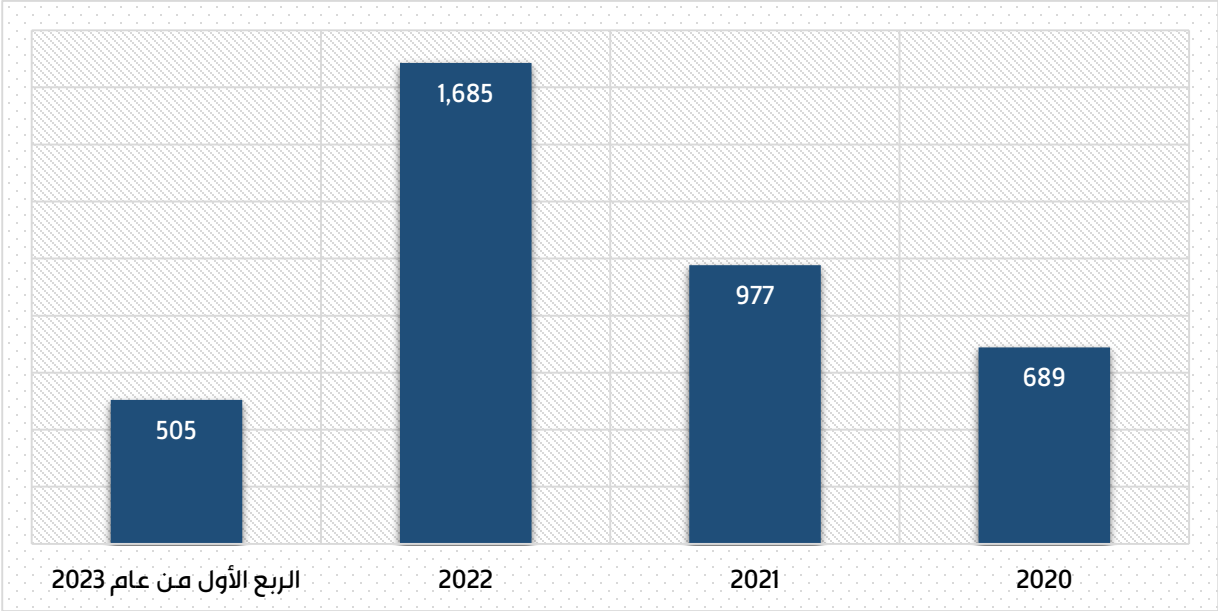

المصدر: إصدارات شركة جي وورلد 2023/7م، تقرير عن القطاع اللوجستي في السعودية.
* تم الاعتماد على الأسماء التجارية للشركات التي تتضمن كلمة لوجستية ولوجستي.

أ. توزيع السجلات التجارية الصادرة للشركات اللوجستية بالمملكة حسب نوع السجل والمنطقة:

عند النظر لتوزيع السجلات التجارية الصادرة للشركات اللوجستية بالمملكة حسب نوع السجل، نجد أن السجلات الرئيسية تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي عدد السجلات، وقد بلغت 377 سجل رئيسي عام 2020م مقارنة ب 1,074 سجل رئيسي عام 2022م، وبذلك نجد أن أكثر من 63% من إجمالي السجلات التجارية الصادرة للشركات اللوجستية عام 2022م كانت سجلات رئيسية بارتفاع بلغت نسبته نحو 105% مقارنة بعدد السجلات الرئيسية لعام 2021م.فيما مثلت السجلات الرئيسية خلال الربع الأول من عام 2023م نحو 60% من إجمالي السجلات الصادرة خلال نفس الفترة. وقد ارتفع عدد السجلات التجارية الصادرة لفروع الشركات اللوجستية ليسجل 203 سجل خلال الربع الأول من عام 2023م وبنسبة نمو قدرها 56% مقارنة بالربع الأول من عام 2022م.

الشكل (6) توزيع السجلات التجارية الصادرة للشركات اللوجستية بالمملكة حسب نوع السجل (رئيسي - فرعي) خلال الفترة (2020- الربع الأول من عام 2023م)

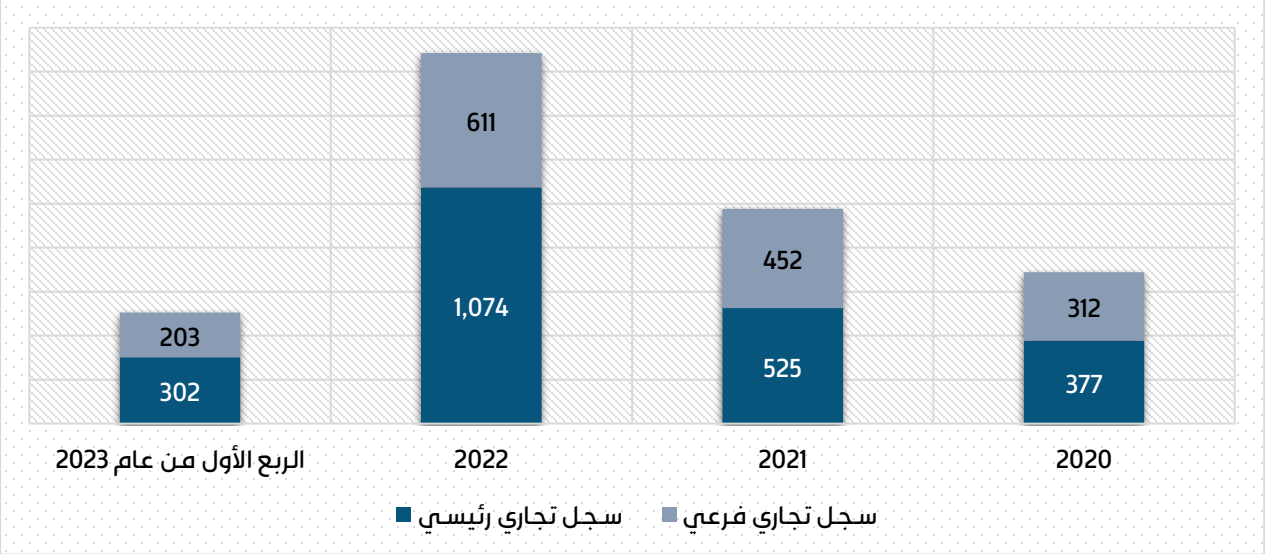

المصدر: إصدارات شركة جي وورلد 2023/7م، تقرير عن القطاع اللوجستي في السعودية.

وعلى مستوي المناطق؛ نجد أن منطقة الرياض قد استحوذت على أكبر عدد من السجلات التجارية الصادرة للشركات اللوجستية والذي بلغ 878 سجل شكل نسبة 52% من إجمالي عدد السجلات التجارية الصادرة للشركات اللوجستية في المملكة عام 2022م، تلتها منطقة مكة المكرمة بعدد 401 سجل ثم المنطقة الشرقية بإجمالي 223 سجل تجاري.

وكذلك خلال الربع الأول من عام 2023م جاءت منطقة الرياض في المركز الأول على مستوى المملكة من حيث عدد السجلات التجارية الصادرة للشركات اللوجستية بنحو 280 سجل تجاري، تبعتها منطقة مكة المكرمة بإجمالي 113 سجل، تلتها المنطقة الشرقية بحوالي 65 سجل خلال نفس الفترة. وبذلك بلغ مجموع السجلات التجارية الصادرة للشركات اللوجستية بالثلاث مناطق نحو 458 سجل وهو ما يمثل أكثر من 90% من إجمالي السجلات الصادرة في جميع مناطق المملكة – وتتوزع نسبة 10% على باقي العشر مناطق- ويدل ذلك على أهمية تلك المناطق في قطاع الخدمات اللوجستية نتيجة لوجود أهم المناطق اللوجستية فيها بالإضافة إلى تواجد لأغلب مقرات الشركات بتلك المناطق.

ب. السجلات التجارية الصادرة للشركات اللوجستية بالربع الأول من عام 2023م حسب الكيان القانوني:

استحوذت المؤسسات الفردية على الغالبية العظمى من عدد السجلات التجارية الصادرة لشركات القطاع اللوجستي في الربع الأول من عام 2023م بنسبة 70% وبإجمالي 352 سجل تجاري، ثم جاء بعدها الشركات ذات المسؤولية المحدودة بنسبة بلغت 24% تقريباً وبإجمالي عدد 121 سجل تجاري.

الشكل (7) توزيع السجلات التجارية الصادرة للشركات اللوجستية بالمملكة في الربع الأول من عام 2023م حسب الكيان القانوني

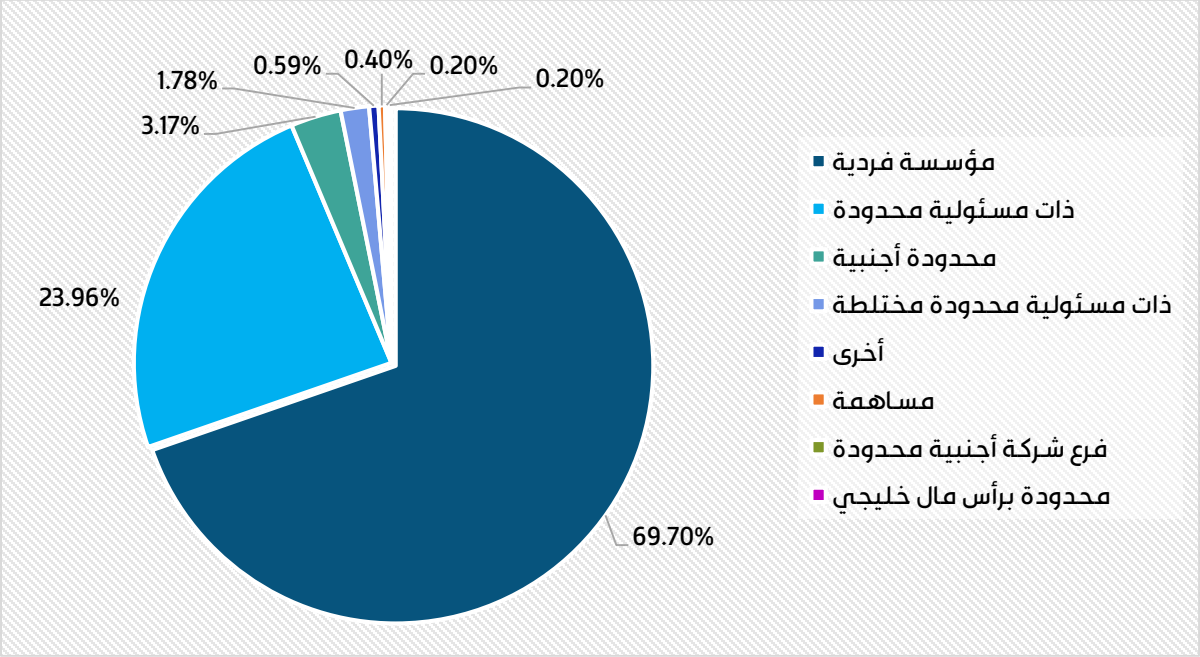

المصدر: إصدارات شركة جي وورلد 2023/7م، تقرير عن القطاع اللوجستي في السعودية.

السجلات التجارية للشركات اللوجستية المسموح لها بممارسة التجارة الإلكترونية

ارتفع عدد السجلات التجارية للشركات اللوجستية النشطة المسموح لها بممارسة التجارية الإلكترونية في الربع الأول من عام 2023م إلي 28 سجل تجاري بفارق 19 سجل تجاري مقارنة بالربع الأول من عام 2022م، ليصبح إجمالي عدد السجلات التجارية للشركات اللوجستية العاملة في نشاط التجارة الإلكترونية في المملكة منذ عام 1996م حتي نهاية الربع الأول من عام 2023م نحو 124 سجل تجاري.

الشكل (8) تطور عدد السجلات التجارية للشركات اللوجستية المسموح لها بممارسة التجارة الإلكترونية في المملكة خلال الفترة (الربع الأول من عام 2022م- الربع الأول من عام 2023م)

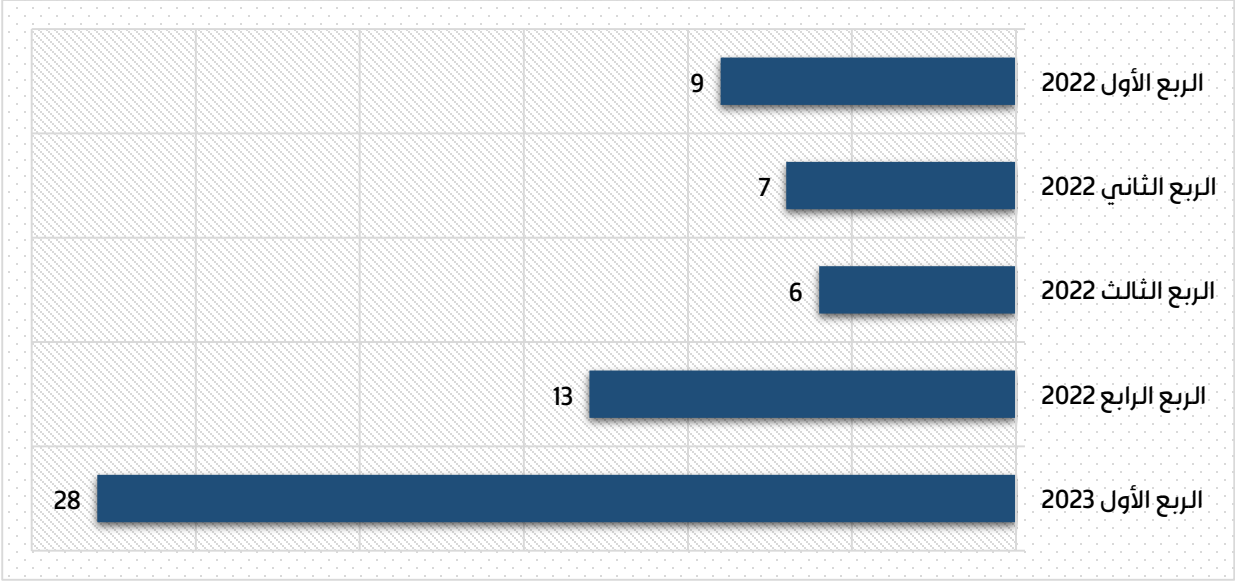

المصدر: إصدارات شركة جي وورلد 2023/7م، تقرير عن القطاع اللوجستي في السعودية.

وقد استحوذت السجلات التجارية الرئيسية للشركات اللوجستية النشطة المسموح لها بممارسة التجارية الإلكترونية والمفصحة في الربع الأول من عام 2023م على نحو 68% من إجمالي عدد السجلات الصادرة خلال الربع الأول لعام 2023م، وهو ما يدل على توارد تسجيل شركات جديدة بشكل دوري لأن قطاع التجارة الإلكترونية يعد احد أهم المساهمين في نهضة القطاع اللوجستي في المملكة، وهذا مؤشر على زيادة عدد الشركات اللوجستية في ممارسة التجارة الإلكترونية.

الشكل (9) التوزيع النسبي للسجلات التجارية للشركات اللوجستية المسموح لها بممارسة التجارة الإلكترونية في المملكة حسب نوع السجل (رئيسي - فرعي) بالربع الأول من عام 2023م

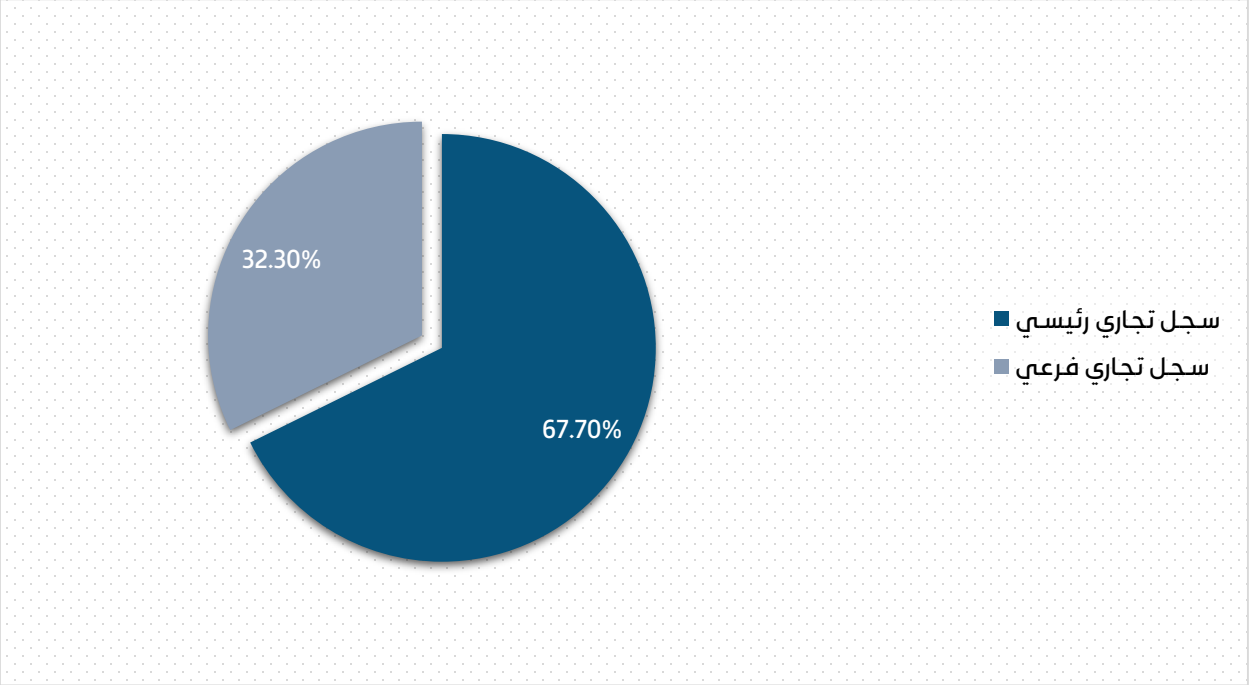

التحليل الرباعي (SWOT Analysis) للقطاع اللوجستي في المملكة

نقاط القوة

- الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة بين أوروبا وآسيا يجعلها مركزاً لوجستياً رئيسياً على المستوى العالمي.
- تعتبر المملكة سوقاً لوجستياً رائداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- استثمرت المملكة بشكل كبير في البنية التحتية اللوجستية، بما في ذلك توسيع الموانئ والسكك الحديدية والمطارات.
- نفذت حكومة المملكة عدة مبادرات لتطوير الخدمات اللوجستية.
- نفذت حكومة المملكة أيضاً عدداً من الإصلاحات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد، مع التركيز على قطاع الخدمات اللوجستية.
- تنمية الشراكات التجارية الدولية وارتفاع حجم التبادل التجاري بين المملكة والدول الأخرى.
- ارتفاع حجم الاستثمار في الشركات الناشئة السعودية بقطاع اللوجستيات والنقل حيث بلغ إجمالي حجم التمويل في عام 2022م نحو 180 مليون دولار من خلال 23 جولة تمويلية.
- وجود خدمات حكومية رقمية ذكية لتسهيل إجراءات الخدمات اللوجستية على الشركات وتوفيرها على منصة واحدة مثل منصة لوجستي.

S

نقاط الضعف

- لا يزال قطاع اللوجستيات يعتمد على حد كبير على العمل اليدوي ومازال لا يتمتع بحضور قوي في تكنولوجيا الخدمات اللوجستية مقارنة بدول العالم.
- لا تزال صناعة النقل واللوجستيات في المملكة مجزأة إلى حد كبير حيث تحتاج إلى إجراءات متعددة وطويلة.
- لا تزال تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في المملكة مرتفعة نسبياً مقارنة بالدول المجاورة.
- لم تستفد المملكة بعد من موقعها الجغرافي ولم تثبت بعد وجودها كمركز لوجستي رئيسي.
- قلة مناطق الخدمات اللوجستية والصناعية مقارنة بحجم الشركات والطلب عليها مما يشير إلى وجود عجز بهذا القطاع.
- تواجه المملكة نقصاً في الكوادر المؤهلة في قطاع الخدمات اللوجستية.

W

الفرص

- تلقى قطاع الخدمات اللوجستية للدعم الهائل ويتم تحقيق هذا الدعم من خلال الاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية والبحرية والمطارات ومناطق الخدمات اللوجستية.
- النمو الاقتصادي مع زيادة عدد السكان، سيؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الاستثمار في توسيع شبكات النقل.
- يتيح الموقع الاستراتيجي للمملكة الوصول إلى مجموعة واسعة من العملاء العالميين.
- زيادة الوعي بأهمية الخدمات اللوجستية.
- تزايد الطلب على الحلول اللوجستية المستدامة والخضراء، والخدمات اللوجستية المتخصصة.
- ارتفاع حجم الاستثمار في التكنولوجيا والأتمتة.
- توافر مصادر الطاقة مثل البنزين وانخفاض تكاليفها مقارنة بباقي الدول الأخرى.
- إطلاق استراتيجية لتطوير قطاع النقل واللوجستيات لرفع نسبة مساهمة القطاع من 6% إلى 10% في الناتج المحلي الإجمالي.
- نهوض قطاع التجارة الإلكترونية في المملكة بشكل كبير.

O

التحديات

- الافتقار إلى الخبرة الكافية في الصناعة، إذ لا تنتج صناعة الخدمات اللوجستية في المملكة ما يكفي من المواهب لمواكبة الطلب المتزايد ونتيجة لذلك، فإن أداء الصناعة محدود بسبب نقص الخبرة.
- تشكل المنافسة المتزايدة من المراكز اللوجستية الأخرى في المنطقة، مثل دبي وأبو ظبي، تهديداً كبيراً لمستقبل قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة.
- يمثل الوضع الجيوسياسي المتقلب في الشرق الأوسط تهديداً كبيراً للعمليات اللوجستية في المنطقة.
- المخاطر التي تحيط بالنظام الاقتصادي العالمي أدت إلى خلق مخاطر على استدامة قطاع اللوجستيات في المملكة.

T

مستقبل القطاع اللوجستي بالمملكة في ظل رؤية 2030

يتمثل أحد أهداف رؤية 2030 في تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومركز لوجستي عالمي، وفي سبيل ذلك، وضعت وزارة النقل والخدمات اللوجستية استراتيجية طموحة تهدف إلى تطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية في البلاد خاصةً في ظل زيادة الطلب العالمي على الخدمات اللوجستية. وتقود خطة رؤية 2030 استثمارات ضخمة وتوسعات في جميع قطاعات الاقتصاد، ويتم إعداد البنية التحتية اللوجستية لزيادة مشاركة القطاع الخاص، حيث يتم إنشاء موانئ ومطارات وسكك حديدية وشبكات طرق جديدة لتوسيع نطاق الوصول والخدمات داخل المملكة. بالإضافة إلى ذلك ومع إنشاء مرافق جديدة مثل محطات الشحن ومناطق الإيداع الجمركي والتجمعات الصناعية لدعم الحركة المتزايدة وتخزين البضائع، يتم تعزيز طرق جديدة إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية4.

لقد خطت المملكة خطوات واسعة في سبيل تنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط، وبدأت بالفعل ببناء نظام بيئي أكثر شمولية واستدامة، ويساهم قطاع الخدمات اللوجستية حاليًا بنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة ، كما من المتوقع أن يساهم بنسبة 10% بحلول عام 2030م.

إلى جانب ذلك، تتجه المملكة لتدشين 59 منطقة لوجستية بحلول عام 2030م، يعمل منها اليوم 21 منطقة. كما افتتحت الدولة أول منطقة لوجستية متكاملة خاصة بها في مطار الملك خالد الدولي في الرياض كجزء من خططها لزيادة سعة الشحن وتعزيز سلاسل التوريد. وتأتي هذه الإجراءات في سياق استراتيجية تطوير البنية التحتية في المملكة والتي ستساعد في دفع نمو الأعمال التجارية، وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية وزيادة الإيرادات غير النفطية للقطاع إلى حوالي 45 مليار ريال سنويًا بحلول عام 2030م.

وإضافة إلى كل ما تقدم، أطلق صاحب السمو الملكي محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في أكتوبر 2022م، مبادرة مرونة سلاسل التوريد العالمية (GSCRI) التي تعتبر عصب التجارة العالمية والمحور الرئيس في نمو الاقتصاد العالمي، وذلك بقصد جذب الاستثمارات إلى قطاع سلاسل التوريد، من وإلى المملكة، وتحقيق 40 مليار ريال (10.64 مليار دولار) مبدئياً، مع الإشارة إلى أن المبادرة ستخصص نحو 10 مليارات ريال كحوافز لمستثمري سلاسل التوريد.

4 المصدر: https://sbt.sa/ar/blog-ar/page/2/

أخيراً، إن المملكة تسارع الخطى نحو آفاق جديدة كلياً في عالم الخدمات اللوجستية، حيث خصصت إمكاناتها الجبارة من شبكات طرق وسكك حديدية مع الطيران والموانئ البحرية في سبيل ذلك، وهي مستمرة في تطوير بنيتها التحتية بوصفها اقتصاداً من أكبر اقتصادات العالم والدولة الأكبر والأكثر اكتظاظًا بالسكان في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتوقع أن توفر تلك الإجراءات أكثر من 200 ألف فرصة عمل في قطاع الخدمات اللوجستية بحلول عام 2030م[5].

5 المصدر: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1646294